A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/348
28 June 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY

JUL 3 1989

UN/SA COLLECTION

الدورة الرابعة والاربعون
البندان ١٠١ و ١٠٧ من القائمة الاولية*

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

القضاء على جميع أشكال التعصب الديني

رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وموجهة إلى
الامين العام من الممثل الدائم لبلغاريا لدى
الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه نص رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وموجهة اليكم من سعادة السيد بيتر ملادينوف وزير خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية (انظر المرفق) . كما أرفق طيه الوثائق A/43/320 ، و A/44/271 و Corr.1 ، و A/44/300 ، و A/44/327 ، و A/44/336 ، و A/44/342 التي سبق تعميمها بوصفها من وثائق الجمعية العامة .

وساكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٠١ و ١٠٧ من القائمة الاولية .

(توقيع) الكسندر ستريسوف
النائب الاول لوزير الخارجية
الممثل الدائم لجمهورية بلغاريا الشعبية
لدى الامم المتحدة

* A/44/50/Rev.1 .

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وموجهة
إلى الأمين العام من وزير خارجية بلغاريا

دأبت حكومة جمهورية تركيا ، منذ عدة سنوات وحتى الآن ، على شن حملة دعائية مكثفة ومغرضة ضد جمهورية بلغاريا الشعبية . وقد وصلت تركيا بهذه الحملة ، في الآونة الاخيرة ، إلى درجة لا يقبلها عقل وتتعارض تعارضا تاما مع الاتجاهات الايجابية التي يجري اقرارها في الحياة الدولية .

ومن المظاهر الجديدة لهذه السياسة رسالة السيد ميسوت يلماظ وزير خارجية جمهورية تركيا ، المؤرخة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، والتي تم توزيعها بوصفها الوثيقة A/44/330 و Corr.1 من وثائق الجمعية العامة . وتكرر الرسالة الاتهامات التي لا أساس لها الموجهة ضد جمهورية بلغاريا الشعبية والمستوحاة من الافكار المألوفة للقومية التركية .

وقد أصبح بلدي مرة أخرى هدفا لتطلعات تركيا التي لا مبرر لها لاظهار نفسها بمظهر الحامي لاقلية لا وجود لها في بلغاريا واعتبار المسلمين البلغار جزءا من الامة التركية . ولا ضرورة تذكر للافاضة في تاريخ القضية بعد أن أعلنت حكومة بلغاريا ، مرارا وتكرارا ، موقفها للمجتمع الدولي . كما أعربت عنه في عدد من وثائق الامم المتحدة . وأود فقط التأكيد على أن بلدي ليس الهدف الوحيد لهذه التطلعات . إذ تدّعي تركيا رسميا أن ١٥٠ مليون مسلم ، معظمهم يقيمون في البلدان المجاورة ، هم أتراك .

وأهداف هذه الادعاءات واضحة - وتتمثل في صرف أنظار المنظمة العالمية عن سلوك تركيا في الساحة الدولية ، وعن تجاهلها للقواعد الدولية ، وهو ما يتضح في استمرار احتلالها غير الشرعي لجزء من اقليم دولة عضو في الامم المتحدة هي جمهورية قبرص ذات السيادة ؛ وفي عدم امتثالها بانتظام لقرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ، ومجلس أوروبا والمنظمات الدولية الاخرى ؛ وفي انتهاكها الصارخ والواسع النطاق لحقوق مواطنيها .

ورسالة وزير خارجية تركيا المحترم مليئة بالمتناقضات . فمن ناحية ، تتهم بلغاريا بأنها تمنع المسلمين البلغار من السفر إلى تركيا وتحتجزهم في "معسكرات اعتقال" ، وبالقيام - من ناحية أخرى - بعمليات "ترحيل" أو "طرد" جماعي لهم وتجريدهم من ممتلكاتهم ، الخ . وهذه الادعاءات جميعا لا أساس لها على الاطلاق .

وحقيقة الأمر أن دستور جمهورية بلغاريا الشعبية يكفل المساواة في الحقوق لجميع مواطنيها . وقد قامت الجمعية الوطنية البلغارية مؤخرا بإقرار عدد من القوانين الجديدة تتفق تماما مع الصكوك الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ، ومع الاتفاقات التي توصّل اليها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وهي تيسّر نظام السفر إلى الخارج وتحرره عن طريق ازالة جميع القيود التي تعترض مغادرة البلاد بغرض الاقامة المؤقتة أو الدائمة في الخارج . وبموجب هذه القوانين ازداد عدد المواطنين البلغار الذين يسافرون إلى الخارج ، زيادة كبيرة . ولم تقم السلطات البلغارية بـ "ترحيل" أو "طرد" أي شخص . والذين يسافرون إلى تركيا يقومون بذلك بمحض ارادتهم ودون أي شكل من أشكال الإكراه .

ووجه الغرابة أن تثير التغييرات الديمقراطية في التشريعات البلغارية موجة جديدة من الاتهامات المعادية لبلغاريا من جانب تركيا . وأقل ما يقال عن العبارات المستخدمة من الجانب التركي أنها مذهلة إذا ما أخذ في الاعتبار أن سياسة الحكومة البلغارية تتفق كل الاتفاق مع أحكام المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٣٠ من وثيقة فيينا الختامية بشأن حق الافراد في التنقل بحرية .

وواقع أن كثيرا من المواطنين البلغار قد استفادوا من هذا الحق ، قد أثار لبلادي مشاكل اقتصادية ومالية . فقد سحبت مبالغ طائلة من النقود من المصارف وعانت بعض فروع الاقتصاد من نقص في القوى العاملة . وفي هذه الظروف لا يمكن الإدعاء بأي منطق جاد أن حكومتي تعرّض نفسها لمصاعب اقتصادية عن طريق دفع مواطنيها إلى ترك البلاد . وتهدف بلغاريا إلى أن تتقيد بدقة بالتزاماتها الدولية التي بموجبها تجد الحكومة أن من المستحيل ، رغم كل الصعوبات ، أن تحد من حق مواطنيها في أن يغادروا البلاد وأن يعودوا اليها بمحض حريتهم .

ولا يقلّ عن ذلك غرابة الادعاءات التي تزعم أن السلطات البلغارية تجرّد الذين يغادرون إلى تركيا من ممتلكاتهم . وحقيقة الأمر أن التشريعات البلغارية تكفل

للمواطنين ملكيتهم بغض النظر عما إذا كانوا يقيمون في بلغاريا أو في الخارج . ووفقا لهذه التشريعات ، فإن جميع الأموال العقارية مصونة لمن يغادرون البلاد هي ومدخراتهم وضماناتهم الاجتماعية وغير ذلك من أشكال ملكيتهم ، ولأصحابها كل الحق في التصرف في هذه الممتلكات إما بأنفسهم أو عن طريق من يخوّل لهم ذلك .

وقد تكرر في الأسابيع القليلة الماضية تفنيد كل هذه الاتهامات الموجهة إلى بلادي من جانب تودور جيفكوف رئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجورجي اتاناسوف رئيس مجلس الوزراء ، ومن جانبي شخصيا . وتم توزيع البيانات الصادرة في المناسبات المذكورة أعلاه بوصفها وثائق رسمية من وثائق الأمم المتحدة وهي مرفقة طيه .

غير أننا نشعر بقلق شديد إزاء مصير مواطنينا المتجهين إلى تركيا . إذ يقوم الجانب التركي ، بغرض الحط من شأن بلغاريا ، باستغلال بشع لمحنة الآلاف من الأشخاص ، متسببا بذلك في مأساه انسانية كبيرة . وترد الينا معلومات تفيد أن السلطات التركية تضعهم في معسكرات وتحدّ من حرية تنقلهم وتجرّدهم من جوازات سفرهم ، وبذلك تجرّدهم من حقوقهم كمواطنين بلغار . والهدف هو تصوير حالتهم للمجتمع الدولي على أنهم لاجئون . وتطرح أفكار عن توطينهم في مناطق من تركيا يسكنها الأفراد وفي الجزء المحتل من قبرص ، مما يزيد من حدة مشكلة على درجة من الدقة والتعقيد مثل مشكلة قبرص .

وفي الوقت نفسه ، لدينا أدلّة لا تدحض على التورط المباشر للسلطات والمسؤولين الأتراك في تحريض العناصر المتطرفة على تنظيم أعمال ارهابية وأعمال شغب وفوضى في بلغاريا ، مما أدى إلى خسائر محزنة في الأرواح في السنوات القليلة الماضية . ووصف أعمال العنف هذه بأنها "مظاهرات سلمية" ، كما يفعل السيد يلماظ ، أمر يثير الدهشة .

وأود أن أُعلن أن الحكومة البلغارية تأسف للخسائر في الأرواح بين كل من المدنيين وضباط قوات النظام العام . وأود كذلك أن أبلغكم أنه يجري ، في الوقت الحالي ، تحقيق في أنشطة المشتركين في أعمال الشغب وأنشطة خدمات الأمن . وسوف تذاع نتائج التحقيق في كل حالة بعينها .

وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية سياسة الحوار والتعاون مع جميع الدول . وهذا ينطبق بصفة خاصة على بلدان البلقان التي نرغب في أن نعيش معها في حسن جوار ومداقة . ولا يمكن اتهام بلغاريا بأنها تعمل على تفاقم علاقاتها مع تركيا . فقد اتاحت الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة بلغاريا التوقيع في بلجراد على البروتوكول البلغاري التركي في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٨ (A/43/320 ، المرفق) . ونؤمن بأن هذا البروتوكول يشكّل أساسا سليما للمناقشات ولتسوية المشاكل الخلافية القائمة بين البلدين . وللأسف ، أعلن الجانب التركي بعد ذلك بأشهر قليلة فقط ، أن البروتوكول "وُلد ميّتا" .

وبغض النظر عن التعقيدات التي خلقتها حكومة تركيا لجمهورية بلغاريا الشعبية ، فنحن على استعداد للإبقاء على علاقات حسن جوار وعلاقات انسانية متحضرة مع تركيا ، ومواصلة العمل من أجل تنفيذ البروتوكول . وقد صرّح تودور جيفكوف رئيس مجلس الدولة وغيره من القادة البلغار ، بأن بلغاريا على استعداد لأن تناقش مع تركيا جميع المشاكل القائمة بالفعل دون وضع أي شروط مسبقة ، امتثالا لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عامة .

واسمحوا لي أن أطلب اليكم تقديم هذه الرسالة ومرفقاتها* إلى رئيس مجلس الأمن حتى يصبح هو أيضا على علم بالحقائق الواردة في الرسالة وبموقف بلغاريا ، فضلا عن رغبتها في تطبيع علاقاتها مع جمهورية تركيا .

- - - - -

* سبق تعميمها بوصفها الوثائق A/43/320 و A/44/271 و Corr.1 ، و A/44/300 ، و A/44/327 ، و A/44/336 ، و A/44/342 .